الأمم المتحدة

E/2009/L.39

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
27 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

السودان*: مشروع قرار

تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان بروكسل[١] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢]،

وإذ يشير أيضا إلى مقرره ٣٢٠/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الذي قرر فيه أن يدرج، في إطار بند جدول الأعمال المعتاد المعنون ''التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''، بندا

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

فرعيا معتادا بعنوان ”استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا“،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بشأن موضوع ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي“[٣]،

وإذ يشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ”حشد الموارد وتهيئة بيئة تمكينية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا“[٤]،

وإذ يقر، كما جاء في نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٥]، بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حققته في السنوات الأخيرة أقل البلدان نموا مهدد بالأزمة الاقتصادية العالمية وبأن من الضروري زيادة الدعم الدولي المقدم لها[٦]،

وإذ يحيط علما بإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨[٧]، الذي أُكدت فيه مجددا ضرورة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا فيما يتعلق بدمجها في النظام التجاري العالمي وتمويل التنمية،

وإذ يشير إلى قراره ٣٧/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي قررت فيه الجمعية أن تعقد، على مستوى رفيع في عام ٢٠١١، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي ستشمل ولايته، في جملة أمور، إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا واعتماد شراكة متجددة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين،

---

(٣) E/2009/L.12 و Corr.1؛ سيصدر النص النهائي في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٣ (A/64/3/Rev.1)، الفصل الثالث.

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

(٥) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

وإذ يرحب بالإعلان[٨] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشتركون في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الحادية والستين للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل، وتعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المرحلي السنوي المقدم من الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٩]؛

٢ - **يظل قلقا** إزاء التقدم المتفاوت وغير الكافي المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٢] بينما شرع المجتمع الدولي في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي سيُجري التقييم الشامل لتنفيذ برنامج العمل، ويؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة مواطن الضعف في تنفيذه ومعالجة استمرار هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العديد من أقل البلدان نموا من خلال التزام قوي بمقاصد برنامج العمل وأهدافه وغاياته؛

٣ - **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء تأثر أقل البلدان نموا على نحو متفاوت بالأزمة الاقتصادية العالمية، التي جاءت في أعقاب الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، ولا سيما في مجالات التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والهجرة وتعبئة الموارد المحلية، وإزاء تهديد الأزمة الاقتصادية العالمية بانتكاس التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا وبعرقلة تنميتها في الأجل الطويل؛

٤ - **يعرب عن قلقه البالغ أيضا** إزاء زيادة عدد من يعيشون في فقر مدقع في أقل البلدان نموا في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، مع زيادة عدد المهددين بسوء التغذية، ولا سيما الأطفال والنساء، ويسلم بأن هناك صلات مهمة بين التنمية والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين؛

٥ - **يظل قلقا** لأن الأزمة الاقتصادية العالمية تقوض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في أقل البلدان نموا، ولا سيما فيما يتعلق بأفقر السكان وأضعفهم، ويدعو إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا في أوجه التصدي للأزمة؛

---

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦١.

(٩) A/64/80-E/2009/79.

٦ - **يحث** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين الآخرين، بالنظر إلى الأزمات العالمية، على زيادة ما تقدمه من مساعدات لأقل البلدان نموا فيما يتعلق بتحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات ملموسة في ضوء الأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان وعلى التعاون مع المنتديات الإنمائية وآليات المتابعة الوطنية المناسبة وتقديم الدعم لها، حسب الاقتضاء، ولا سيما في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛

٧ - **يؤكد من جديد** أن إحراز التقدم في تنفيذ برنامج العمل سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في أقل البلدان نموا، وكذلك إقامة شراكة قوية ملتزمة بين تلك البلدان وشركائها الإنمائيين، ويحث، في هذا الصدد، أقل البلدان نموا على مواصلة تعزيز سيطرتها على زمام الأمور في تنفيذ برنامج العمل؛

٨ - **يقدر** قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ويسلم بالتزامها ببرنامجها الهادف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي بإتاحة مبلغ إضافي قدره ١,١ تريليون دولار، ويحث مجموعة العشرين على إعادة النظر في الحصة المحدودة المرصودة للبلدان المنخفضة الدخل، وهي ٥٠ بليون دولار، لتلبية الاحتياجات المالية لأقل البلدان نموا على نحو كاف ولمتابعة تنفيذ ورصد التزاماتها، بما فيها الالتزامات المحددة في برنامج العمل، ولبذل أقصى الجهود الفردية لمواصلة زيادة دعمها المالي والتقني لتنفيذ هذه الالتزامات؛

٩ - **يحث** الشركاء في الإنمائيين والمؤسسات المالية والإنمائية على توفير الموارد الكافية للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على أقل البلدان نموا، بغية تمكينها من تلبية احتياجاتها الأساسية من الإنفاق لتوفير الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان، ولا سيما لمنع واستئصال وفيات الأطفال واعتلالهم ووفيات الأمهات واعتلالهن، فضلا عن الاستثمار في القدرة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل، وفي الوقت نفسه دعم أقل البلدان نموا في الاحتفاظ بالقدرة على تحمل عبء الدين بجعل المساعدات مرنة وتساهلية ومدفوعة بسرعة ومقدّماً، وكذلك بتبسيط الشروط لكفالة تماشيها مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

١٠ - **يحث أيضا** الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية والإنمائية على اتخاذ تدابير محددة لزيادة مرونة أقل البلدان أمام الصدمات ولتمكينها من المشاركة مشاركة تامة في الانتعاش المرتقب للاقتصاد العالمي؛

١١ - **يسلم** بأهمية التحويلات المالية بالنسبة لأقل البلدان نموا ويطلب إلى المجتمع الدولي توفير دعم إضافي لاستدراك الآثار السلبية للأزمة المالية على العمال المهاجرين من أقل البلدان نموا وتحويلاتهم المالية؛

١٢ - **يدعو** إلى التوصل إلى نتائج مبكرة وطموحة ومثمرة ومتوازنة لجولة الدوحة، تزيد إمكانيات النفاذ إلى الأسواق، وتسفر عن زيادة التدفقات التجارية وتركز على احتياجات أقل البلدان نموا وتشدد على أهمية الالتزام بإتاحة نفاذ أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون تحديد حصص لها، على النحو المتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري[١٠]؛ وتفعيل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية؛ وبالقيام بالموازاة مع ذلك بإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير؛ وبفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل؛ وبإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، وفقا لولاية جولة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري؛ وبالوفاء بالتعهدات القائمة المتعلقة بمبادرة المعونة لصالح التجارة؛

١٣ - **يعيد تأكيد** أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومشاركة جميع البلدان الأعضاء، بما فيها أقل البلدان نموا، في الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي وإلى منع وقوع أزمات مالية واقتصادية عالمية في المستقبل؛

١٤ - **يكرر دعوته** إلى جميع الشركاء الإنمائيين والتجاريين ليدعموا تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية للبلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا، وليتجنبوا إجراء أي تخفيضات مفاجئة سواء في المساعدة الإنمائية الرسمية أو في المساعدة التقنية المقدمة للبلد الذي رُفِع اسمه من القائمة، ولينظروا في تقديمهم لذلك البلد أفضليات تجارية كانت متاحة له سابقا بوصفه من أقل البلدان نموا أو ينظروا في تخفيضها تدريجيا، ويحثهم على تأجيل الإطار الزمني المحدد بالفعل لرفع أسماء البلدان من القائمة على نحو يتسق مع تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ المستهدف؛

١٥ - **يرحب مع التقدير** بالعرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده عام ٢٠١١؛

١٦ - **يكرر** ما قررته الجمعية العامة في قراراها ٢٢٧/٦٣ وهو أن يكون مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مركز التنسيق للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا ولتنسيق تنظيم

---

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN (05)/DEC. متاحة على الموقع http://docsonline.org.

المناسبات التي تسبق المؤتمر، بما في ذلك تعبئة وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

١٧ - **يحث** المجتمع الدولي على مساعدة أقل البلدان نموا على تنويع قاعدة اقتصاداتها بتنمية قدراتها الإنتاجية للاستفادة بالكامل من العولمة والتكامل العالمي؛ وعلى كفالة استفادة الفقراء في أقل البلدان نموا من الفرص التي تتيحها العولمة؛ وعلى إدارة المخاطر المتصلة بانعدام الأمن وبالاستبعاد؛

١٨ - **يكرر دعوته** إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف المناسبة لتقدم الدعم الكامل إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ولتتعاون معه تعاونا تاما؛

١٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وكذلك لتنفيذ استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[(١١)]، بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المناسبين؛

٢٠ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، والاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بطرق تشمل استخدام آليات التنسيق التي من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢١ - **يكرر** طلب الجمعية العامة أن تقدم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المناسبة، في إطار ولاية كل منها، الدعم اللازم وأن تسهم بصورة نشطة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وفي المؤتمر نفسه؛

٢٢ - **يظل مقتنعا** بأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا سيعطي أملا متجددا لاتخاذ إجراءات عالمية متضافرة دعما لأقل البلدان نموا وسيسهم في الجهود

(١١) انظر A/62/322.

الرامية إلى تحقيق انسجام واتساق السياسات والقواعد الدولية التي تنظم التجارة والاستثمار والتمويل والبيئة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية في أقل البلدان نموا؛

٢٣ - **يعرب عن قلقه** إزاء عدم كفاية الموارد الموجودة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل مشاركة أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ برنامج العمل، ويعرب عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات؛

٢٤ - **يؤكد من جديد** الأهمية القصوى لمشاركة الممثلين الحكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لبرنامج العمل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويدعو البلدان المانحة إلى مواصلة دعم مشاركة ممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لتنفيذ برنامج العمل، بسبل تشمل الإسهام بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب في ذلك الصندوق الاستئماني الخاص، ويطلب إلى الأمين العام أن يكثف جهوده لحشد الموارد الضرورية لكفالة امتلاك الصندوق الاستئماني ما يكفيه من الموارد، وأن يقدم معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني؛

٢٥ - **يكرر تأكيد طلبه** إلى الأمين العام أن يدرج المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا في جميع التقارير ذات الصلة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والميادين المتصلة بهما لضمان متابعة التنمية في تلك البلدان في السياق الأعم للاقتصاد العالمي والإسهام في منع تهميشها، فيما يجري العمل على زيادة إدماجها في الاقتصاد العالمي؛

٢٦ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا تحليليا وقائما على أساس النتائج عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل للنظر فيه في الجزء العام من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠.